حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصنف ومن قال
هو علة وضع الاعراب اراد وا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام والالم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى
على تقدير تعلقه ما اختلف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة
على المعاني وبهذا الغرض لا يستدعي لاختلاف الآخر بل وضع
الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد
الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به
الاختلاف على ما سنفصله والا فالموضوع للمعاني عند المصنف
ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا
الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المصنف لان تعيين ما به
الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
هذا فنقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى
بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء
عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على
اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منها يدل على سبيل
المعاني في المعرب وعدم استقرار ما فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي

انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور
والدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على
صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني
لا يفيد تجددها في المعرب فلذا اعترض عنه الشارح لانه مخالف
لما هو الواضح وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اذ الاعراب بالحركة
الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما
فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة فانه الواقع بعد الكل لان الاكثر
في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بالتتبع فيها قوله لان تقدم الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفة فعلى هذا الفاعلية وتظاهر بها
صفات مدلولات الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ حيث
الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا تخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر تأخر
الدليل والاوجه ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة
يتوقف على تعلق الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب
في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لتمامية الكلمة والاغراض
يغير بها ما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف
الآخر فانه لا مدخل له في التمامية ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على
صيغة ماضية قوله الى انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان آخر
مجموع الثلثة فلا يشتمل المحل على الانواع ووجهه تقديم العطف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)